ستظل مشاعل الثورة اليمنية الخالدة وضاءة حتى تتحقق لشعبنا كل طموحاتنا وتطلعاتنا

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأحد 25 أكتوبر 2009 م - العدد (14626) السنة الحادية و الأربعون

في رد الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام على بيان شورى الإصلاح :

البيان عكس حقيقة الأزمة التي يعيشها المتنفذون في الإصلاح وكان الأحرى إدانة العناصر الإرهابية المتمردة

مفهوم الشراكة الذي يريدونه لا يعني لديهم سوى الانقلاب على الديمقراطية

الحوار سيظل ديدن المؤتمر الشعبي العام وقناعته الراسخة

صنعاء / متابعات:

أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام يوم أمس السبت بيانا للرد على ما جاء في البيان الختامي الصادر عن الدورة السادسة لمجلس شورى التجمع اليمني للإصلاح ننشر نص الرد:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً × وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ) صدق الله العظيم.

لقد بات من الواضح للأسف أن مجموعة متنفذة في قيادة التجمع اليمني للإصلاح قد خطفت هذا الحزب واستولت على قراره وانحرفت بذلك حتى عن تلك الثوابت الوطنية والعقيدية التي لطالما ادعى الحزب الالتزام بها والدفاع عنها وأصبح قطاع واسع من أعضاء "الإصلاح" وكوادره مهمشين ومغيبين من أي قرارات يتخذها المتنفذون في "الإصلاح" باسمه والذين نجحوا في جر هذا الحزب باتجاه دعم مشاريع التجزئة التي تهدد وحدة وسيادة اليمن وأمنه واستقراره.

ولاشك أن ما جاء في بيان مجلس شورى حزب التجمع اليمني للإصلاح قد عكس حقيقة الأزمة التي يعيشها هؤلاء المتنفذون داخل حزب "الإصلاح" كامتداد لمواقف سابقة جانبها الصواب والرؤية الصحيحة واستندت على أساليب المكايدة الهدامة.

ولن نخوض كثيراً فيما ورد في ذلك البيان من مغالطات وتزييف للحقائق أو محاولة انتهازية مكشوفة للتماهي مع تلك العناصر الخارجة على الدستور والنظام والقانون المرتدة عن الثورة اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر من أصحاب المشاريع الصغيرة والأجندات الخارجة المشبوهة سواء تلك العناصر الإرهابية في صعدة الساعية للانقلاب على النظام الجمهوري وإعادة حكم الكهنوت الإمامي المتخلف أو تلك العناصر الانفصالية في بعض المناطق في بعض المحافظات الجنوبية الهادفة إلى تمزيق الوطن والنيل من الوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي عبر الأعمال التخريبية ونشر الفوضى والترويج لثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد.

ولا ندري ما الذي يريده هؤلاء المتنفذون في الإصلاح في مطالبتهم السلطة إيقاف الحرب وكان الأحرى بهم توجيه هذه الدعوة والاستعانة ببعض حلفائهم في "المشترك" لإقناع تلك العناصر الإرهابية الخارجة على الدستور والقانون لوقف الحرب لأنها هي التي أشعلت الفتنة في صعدة ورفضت وما تزال الاستجابة لصوت العقل ودعوة السلام والتوقف عن أعمال القتل والتخريب والاعتداء على المواطنين وأفراد القوات المسلحة والأمن وقطع الطرقات ونهب وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة.. خاصة أنه قد أعطيت تلك العناصر وخلال خمس جولات من الحرب الفرص للعودة إلى جادة الصواب والجنوح للسلم ولكن هؤلاء ظلوا وفي كل مرة يستغلون الهدنة لبناء المتاريس وتكديس الأسلحة والمؤن وممارسة أعمال التخريب والقتل والاستعداد لجولة جديدة من المواجهة معهم ومع ذلك فإن الدولة قد حددت لتلك العناصر وعبر اللجنة الأمنية العليا شروطها الخمسة لإيقاف العمليات العسكرية .. وعلى هؤلاء المتنطعين بالحرص على المصلحة العامة استخدام نفوذهم لدى عناصر الإرهاب والتخريب للقبول بتلك الشروط حقناً للدماء وتحقيقاً للسلام وللمصلحة الوطنية.

لقد كان الأحرى بالإخوة في التجمع اليمني للإصلاح إدانة تلك العناصر الإرهابية الضالة والمتمردة على الشرعية الدستورية والمنحرفة عن حقائق الدين الحنيف وتعاليمه السمحة والثوابت الوطنية خاصة والجميع يعلم بأن أهداف تلك العناصر العميلة ومن يقفون وراءها قد أعلنوها بوضوح ودون مواربة وهي عدم الاعتراف بشرعية النظام الجمهوري وإنكار انجازات الثورة اليمنية وتقويضها والتحالف المشين مع أعدائها ودعاة الانفصال وتمزيق الوطن .. لقد كان من الواجب بالإخوة في الإصلاح الاصطفاف خلف إخوانهم في القوات المسلحة والأمن التي تؤدي واجبها الوطني المقدس في محافظة صعدة وحرف سفيان وتقدم التضحيات الغالية من خيرة أبنائها دفاعاً عن الوطن وترسيخاً لأمنه واستقراره انطلاقاً مما يمليه عليها إيمانها والتزامها بما أوجبه عليها الدستور وما حملها إياه من مسئولية غالية كواجب عقيدي ووطني وتطبيقاً للقرارات السيادية العليا الصادرة من المؤسسات الدستورية وفي مقدمتها السلطة التشريعية ومجلس الدفاع الوطني والحكومة واللجنة الأمنية العليا من أجل إخماد الفتنة وتحقيق السكينة العامة في المجتمع.

أما أعجب ما جاء في ذلك البيان فهو ما ورد حول تأييده لما أسماه بالمطالب السياسية والحقوقية المشروعة لما يسمى بالحراك الجنوبي، ولا ندري عن أي مطالب سياسية يتحدث هؤلاء هل هي مطالب الانفصال وإعادة تمزيق الوطن والنيل من وحدته والتي هي الثمرة العظيمة لنضال وتضحيات شعبنا اليمني التي لن يفرط فيها او يتهاون في الدفاع عنها وصيانتها بما يملك من الإمكانات والقدرات.

ولا ندري من يريد هؤلاء المتنفذون في "الإصلاح" إرضاءه بمثل هذا الطرح الغريب الذي نثق بأنه يتصادم مع قناعات الكثيرين في حزبهم الذين لم يترددوا في الوقوف في خندق واحد إلى جانب كل الوحدويين الشرفاء من أبناء الوطن وقواه الخيرة دفاعاً عن الوحدة والانتصار لها ودحر المشروع الانفصالي التآمري الذي استهدف الوطن في عام 1994م باعتبار أن الوحدة هي الثابت العقيدي والوطني ومصير الشعب الذي لا يمكن القبول المساس به من قبل أي فرد أو جماعة مهما كانت وتحت أي مبرر.

أما فيما يتعلق بالمطالب الحقوقية لأي مواطن في الجمهورية فإنها مقبولة وقابلة للنقاش طالما كانت مشروعة وعادلة وفي إطار الدستور والقانون.. ولقد قامت الدولة بالاستجابة للعديد من أمثال تلك المطالب وفي مقدمتها ما يتعلق بمعالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة وتم اتخاذ العديد من المعالجات والإجراءات التي تم من خلالها حل القضايا المتصلة بتلك الأوضاع وتم إنفاق ما يزيد على 53 مليار ريال في إطار تلك المعالجات المستمرة لمثل هذه القضايا وغيرها انطلاقاً من الشعور بالحرص على المصلحة الوطنية ومعالجة كافة الآثار المترتبة عن فتنة صيف عام 1994م .. إلا إذا كان يقصد أولئك المتنفذون تسليم بمطالب تلك الحفنة من العناصر الانفصالية في الداخل والخارج المأجورة التي تريد تمزيق الوطن والإضرار بأمنه واستقراره ووحدته.

أما ما يثير الحيرة فعلاً فإن هؤلاء "المتنفذين" في الإصلاح يطالبون الدولة في بيانهم الالتزام بالدستور والقانون ويتهمونها بالتقصير في ذلك.. أليس حماية الوطن وأمنه واستقراره والحفاظ على وحدته وثوابته الوطنية وعدم تجاوز الدستور والقانون من قبل أي شخص أو جهة هو من صميم واجبات الدولة والتزامها بمسئولياتها الدستورية والقانونية.

ويبقى أن نقول بأن حديث هؤلاء عن النفق المظلم ومسائل الحوار والشراكة وغيرها من الكلام المكرر والممجوج، فإن شعبنا يدرك حقيقة هؤلاء الغارقين في الظلام ومن يريدون إدخال الوطن إلى نفقهم المظلم بتصرفاتهم ومزايداتهم غير المسئولة والضارة بالوطن .. وكان الأحرى بهم الاضطلاع بذلك الدور الايجابي الذي تضطلع به أي معارضة وطنية مسئولة في أي دولة باعتبارها الرديف والوجه الآخر للسلطة بدلاً من إهالة التراب وإعاقة مسيرة البناء والتنمية في الوطن وعلى النحو المؤسف الذي نراه من هؤلاء الذين ينظرون لكل شيء ايجابي يتحقق في الوطن من منظار أزماتهم الداخلية ورؤيتهم السوداوية التي تنكر كل شيء وتريد هدم المعبد على رؤوس الجميع.

ولهؤلاء وأمثالهم نكرر القول بأن الوطن ملك الجميع ومسئولية الجميع من دون استثناء وان مفهوم الشراكة الذي يريدونه لا يعني لديهم سوى الانقلاب على الديمقراطية التعددية والإرادة الشعبية المعبر عنها عبر صناديق الاقتراع..

ونؤكد بأن الحوار سيظل هو ديدن المؤتمر الشعبي العام وقناعته الراسخة والمبادر به وهو ما عبر عنه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام في دعوته المتكررة للحوار باعتباره الوسيلة الحضارية المثلى لمعالجة القضايا التي تهم الوطن طالما كان ذلك تحت سقف الدستور والثوابت الوطنية .. وبعيداً عن إملاء الشروط المسبقة والتعجيزية من قبل أي طرف أو يكون حوار طرشان أو لتسجيل مواقف للمكايدة وعلى حساب المصالح العليا للوطن.

وما لا شك فيه فإنه لا يمكن لأي سياسي أو مفكر أن يفهم المحتوى الذي جاء في البيان الختامي للدورة السادسة لمجلس شورى الإصلاح أو يجد فيه ما يعبر عن التوافق بين العقيدة السياسية لهذا الحزب وبين كل ما عبر عنه البيان سوى انه تعبير صارخ عن التناقض وعن انفصام في الشخصية ..وعلى أفضل التخريجات انه من لغة الأحقاد والمكايدات التي درج عليها المتنفذون ومرضى النفوس وهم القلة القليلة التي صارت تفرض أفكارها العدائية وأحقادها على الوطن ومؤسساته الدستورية وعلى مسيرة البناء والتنمية والممارسة الديمقراطية.

وإننا في المؤتمر الشعبي العام كنا نأمل من الإخوة في مجلس شورى الإصلاح أن يحتكموا ويطبقوا ما جاء في ختام بيانهم المضلل وهو الالتزام بضرورة محاسبة النفس وتقوى الله عز وجل ومراقبته في جميع الأعمال والتصرفات والأقوال.. وهو ما يجعلنا نتساءل هل من تقوى الله الانجرار وراء طغمة فاسدة مهيمنة بنفوذها المالي على حزب الإصلاح العريق لتملي عليهم تبني الأكاذيب والأحقاد والضغائن والأحكام الجائرة ضد من يجاهدون في كل الميادين من أجل صيانة سيادة الوطن والحفاظ على مكاسب الثورة والجمهورية والوحدة والعمل والالتزام على مواصلة تحقيق المكاسب والمنجزات في كافة المجالات الإنمائية والديمقراطية.. وكيف جاز لمن صاغوا ذلك البيان الذي يدين جل محتواه من سهروا في أقبية الظلام على صياغته بتلك الصورة المزرية التي تجافي أدنى متطلبات المسئولية الوطنية والصحوة في ظل ظروف عصيبة يواجه فيها الوطن اليمني الواحد اخطر التحديات كما هو ماثل على أمنه واستقراره من خطر جرائم الإرهاب والتمرد والتقطع والفساد والعدوان على الوطن والمواطنين..

بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا × وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ) صَدَقَ اللّهُ العَظِيم

صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام

بهدف تزويدهم بمعارف جديدة عن المفاهيم الأساسية للعمل الإداري

بدء دورات تدريبية في أسس الإدارة الحديثة لمدراء المكاتب التنفيذية بخمس محافظات

محافظات/ عادل قائد/سبأ:

بدأت أمس في محافظات الضالع ،البيضاء ،ذمار ،أبين ،ولحج الدورة التدريبية الخاصة باسس الادارة الحديثة ينظمها المعهد الوطني للعلوم الادارية على مدى خمسة ايام.

وتهدف الدورة إلى تزويد 150 مشاركا من المدراء التنفيذيين في المحافظات الخمس بالمعارف الجديدة حول المفاهيم الاساسية في العمل الاداري خاصة التخطيط والتوجيه والرقابة وتعريف المشاركين بالمفاهيم الاساسية لطبيعة عمل التخطيط ومجالاته واكسابهم مهارات القيادة وتحليل المشكلات واتخاذ القرارات الادارية والتعرف على مفهوم الرقابة الادارية واهميتها في تحقيق اهداف المنظمة.

ففي محافظة لحج أكد أمين عام المجلس المحلي علي حيدرة ماطر ،أهمية هذا البرنامج كونه يعنى بتزويد القيادات الإدارية بالمعارف والمهارات الإدارية الحديثة التي ستساعد على تنمية قدراتها وتطويرها بما يخدم العملية التنموية.

وشدد على أهمية الانضباط والحضور خلال فترة البرنامج والاستفادة من كافة المعارف التي تتضمنها الدورة تعزيزا للعمل الإداري والنهوض بمستوى الأداء بالعمل.

من جانبه أوضح عميد المعهد الوطني للعلوم الإدارية فرع عدن محمد النظاري ان البرنامج الذي ينفذ في خمس محافظات يأتي ضمن خطة المعهد لتطوير العمل الإداري وتحسين جودة الأداء المؤسسي لتحقيق الأهداف المرجوة في العملية التنموية.

وفي محافظة ذمار دعا أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة مجاهد شايف العنسي مديري عموم مكاتب الوزارات في المحافظة إلى مساندة جهود السلطة المحلية لتطوير القدرات الادارية في طريق الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وتطرق العنسي خلال افتتاحه اعمال الدورة التي يشارك فيها 30 من مديري عموم المكاتب التنفيذية في المحافظة وينظمها المعهد الوطني للعلوم الإدارية ,إلى الجهود التي تبذلها السلطة المحلية بالمحافظة في تنفيذ سياساتها وبرامجها الخدمية والتنموية وهو ما يؤكد أهمية تكامل الاداء بين المجالس المحلية والاجهزة التنفيذية.

وثمن جهود المعهد الوطني للعلوم الإدارية في تنفيذ هذه الدورة النوعية التي سيكون لها دور في الاسهام في إرساء قواعد الحكم المحلي بمفهومه الأوسع وستساعد على بناء القدرات وتطبيق الاستراتيجيات الحكومية بهذا الشأن .

وكان رئيس قسم التدريب بفرع المعهد الوطني للعلوم الادارية الدكتور أحمد شمسان ،استعرض في كلمته برنامج الدورة وأهميتها في رسم ملامح مستقبل العمل في الحكم المحلي بالمحافظة..مشيرا إلى أن المعهد حرص على تنفيذ هذه الدورة انسجاما مع أهدافه وتوجهاته الإدارية والتنموية وخدمة لكوادر المحافظة للمزيد من بناء قدراتهم ورفع مستوى الأداء.

وفي محافظة الضالع نوه امين عام المجلس المحلي بالمحافظة محمد غالب العتابي بتنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية للمدراء التنفيذيين كونها تساعد في توسيع مداركهم وتنمي قدراتهم الإدارية بما يسهم في تحسين الأداء الإداري في وحدات الخدمة العامة.

وأكد خلال افتتاح الدورة التي يشارك فيها 30 من مدراء المكاتب التنفيذية بالمحافظة أن الإدارة الناجحة هي التي تعتمد على التخطيط السليم والمدروس في بناء الخطط الخدمية والتنموية وحث المشاركين على الإستفادة من محاور وبرامج الدورة والخروج بحصيلة عملية تخدم مرافقهم في تطوير الأداء الإداري ورفع مستوى انجاز الخطط والبرامج والأهداف المنشودة.

فيما أكد مشرف الدورة محمد طاهر الظاهري ان الدورة ستسهم في تنمية وتطوير المفاهيم الأساسية للإدارة الحديثة بالإضافة الى تحسين جودة الأداء المؤسسي اثناء ممارسة الوظيفة الإدارية.

وفي محافظة ابين دشنت اعمال الدورة التدريبية الخاصة باسس الادارة الحديثة بمشاركة 30 متدربا من مدراء المكاتب التنفيذية بالمحافظة.

وفي افتتاح الدورة أكد امين عام المجلس المحلي ناصر عبدالله الفضلي ومشرف الدورة حسين عبد الرحيم اهمية نشر المفاهيم الادارية في اطار التطوير المستمر للنظم الادارية تحقيقا لاداء اداري محترف بما يخدم عملية التنمية في المحافظة.

وفي محافظة البيضاء شدد المحافظ محمد ناصر العامري على ضرورة تعزيز مهارات العمل الاداري لدى مدراء المكاتب التنفيذية وإطلاعهم على مفهوم الرقابة الادارية وأهميتها في الانتاج.

وأشار خلال افتتاح الدورة التدريبية التي يشارك فيها 30 من مدراء المكاتب التنفيذية بالمحافظة بحضور امين عام المجلس المحلي بالمحافظة ناصر الخضر حسين بالجهود التي يبذلها المعهد الوطني للعلوم الادارية لتطوير الاداء الاداري لمختلف واحدات الخدمة العامة.

من جانبة أكد مشرف الدورة مصطفى الاهدل أهمية الدورة في تنمية وتطوير وتعزيز مفاهيم الادارة العلمية الحديثة لدى شريحة هامة في جهات الجهاز الاداري للدولة بما من شأنه تحسين جودة الاداء المؤسسي.

حضر افتتاح الدورة وكلاء المحافظة حسين قحطان ديان وحسين الرصاص حسين وصالح احمد الرصاص وعدد من المسئولين.

إقرار موازنة محافظة مأرب لعام 2010م بأكثر من 6,9 مليارات ريال

مأرب/ محمد سالم الجداسي:

أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة مأرب ولجنة الخطة والموازنة في الاجتماع الموسع برئاسة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي رئيس لجنة الخطة والموازنة ناجي بن علي الزايدي.. أقرت مشروع موازنة المحافظة للعام المالي 2010م وكذا الإطار متوسط المدى 2010م - 2012م بشقيه الجاري والاستثماري حيث بلغت تقديرات مشروع الموازنة "6,960,407,000" ريال.

وفي الاجتماع الموسع الذي ضم مدير عام المالية يحيى الذيفاني ومدير عام الخدمة المدنية حيدر حسن عبد الله وأعضاء لجنة الموازنة وأعضاء الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بحضور وكيل المحافظة علي محمد الفاطمي أكد المحافظ على أهمية أن تلائم الموازنة المتطلبات الفعلية للمحافظة على كافة المستويات مشدداً على ضرورة تلافي الأخطاء السابقة في الموازنات المالية للمحافظة وعدم تكرار الأخطاء سواءً من حيث موازنة المشاريع والنفقات التشغيلية أو اعتماد الدرجات الوظيفية وفقا للأسس والمعايير ومتطلبات العمل واحتياجات المحافظة من المشاريع الاستثمارية والخدمية والإنمائية.

من جانبه أوضح مدير عام المالية يحيى الذيفاني أن مشروع الموازنة لعام 2010م بمبلغ إجمالي "6,960,407,000" ريال منها "5,789,251,000" ريال النفقات الجارية ومبلغ "1,171,156,000" النفقات الرأسمالية وهذا المبلغ يمثل مجمل إيرادات السلطة المحلية سواء من الدعم المركزي الرأسمالي أو الموارد العامة المشتركة أو الموارد المشتركة بعد التوزيع أو الموارد المحلية والتي سخرت لدعم المشاريع التنموية في المحافظة بجميع مديرياتها.

وأعلن الذيفاني عن أن إجمالي المشاريع في إطار الموازنة بلغ "243" مشروعاً منها "173" مشروعاً قيد التنفيذ و"70" مشروعاً جديداً موزعة على "12" قطاعاً.

الجوفي يؤكد أهمية الدور النقابي في تصحيح الاختلالات التربوية

صنعاء / سبأ:

اشاد وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي بالجهود التي تبذلها النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية في الدفاع عن حقوق التربويين العاملين في قطاع التعليم .

وأكد الجوفي لدى افتتاحه أمس بصنعاء اجتماع المجلس العام للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية اهمية الدور النقابي في عملية تصحيح الاختلالات التربوية وتعزيز رسالتها التعليمية في المدارس .

ولفت الى أنه سيتم قريبا البت في بدل طبيعة العمل للاداريين على مستوى المدارس والمناطق التعليمية ومكاتب التربية بالمحافظات بالتنسيق بين الوزارة والنقابة .

ولفت الى ان الوزارة بالتعاون مع النقابة تعتزم انشاء قاعة متعددة الاغراض للنقابة تستخدم للمناسبات التربوية، كانطلاقة اولى يعقبها التفكير في مشاريع استثمارية للنقابة تفيد منتسبيها من المعلمين والتربويين.

وشدد الجوفي على ضرورة الالتزام بتوجيهات الوزارة فيما يخص اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتغيبين .. مبينا بهذا الشان ان اي معلم يغيب بدون اسباب لفترة تزيد عن 15 يوما يتم فصله والتوظيف بدلا عنه .

من جانبهما استعرض رئيس المكتب التنفيذي للنقابة عبدالوهاب الرميم وامين عام النقابة محمد حنظل دور النقابة باعتبارها احدى منظمات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق منتسبيها.

واكدا اهمية انعقاد المؤتمر العام الثاني للنقابة الذي حدده مجلس عام النقابة يوم الاربعاء 11 نوفمبر القادم والذي يعقد تحت شعار « من اجل دور تربوي لتعميق الولاء الوطني في يمن الوحدة والديمقراطية » بمشاركة 750 مندوبا ممثلين عن عموم محافظات الجمهورية .

وشكل مجلس عام النقابة ثلاث لجان، كل لجنة مكونة من ثلاثة اعضاء، لمناقشة التقرير العام ومشروع تعديلات النظام الاساسي ووثائق المؤتمر على ان يتم مناقشتها واقرارها اليوم الاحد في اجتماع اعضاء المجلس المكون من 101 عضواً من مختلف محافظات الجمهورية .

تدشين البرنامج التدريبي الخاص بمدراء المكاتب التنفيذية في الضالع

الضالع/ مشى الحضوري:

برعاية محافظ الضالع علي قاسم طالب وتحت اشراف الدكتورة وهيبة فارع عميدة المعهد الوطني للعلوم الإدارية دشن يوم أمس في الضالع البرنامج التدريبي الخاص بمدراء المكاتب التنفيذية الذي يستمر حتى 28 من الشهر الجاري.

وفي حفل التدشين أكد الأمين العام للمجلس المحلي محمد غالب العتابي أهمية هذا البرنامج وما سيحققه من نقلة نوعية للمشاركين، داعياً المشاركين إلى الاستفادة من المهارات والمعارف التي سيتلقونها خلال الدورة.

من جهة أخرى قال الأخ محمد الظاهري مشرف البرنامج التدريبي الخاص بتدريب مدراء المكاتب التنفيذية ان مدة الدورة 5 أيام من 24 - 28 من الشهر الجاري بمشاركة 30 مشاركاً وهي ضمن المحافظات التي شملها البرنامج كمرحلة أولى باشراف عميد المعهد الدكتورة وهيبة فارع التي تولي هذا الجانب اهتماماً خاصاً من أجل اكتساب المهارات القيادية في المكاتب التنفيذية.

وتهدف الدورة الى رفع قدرات وكفاءات المشاركين من المدراء التنفيذيين في أسس الادارة الحديثة وتزويدهم بالمعارف والمعلومات الحديثة حول العملية الادارية واتخاذ القرار ومهارات التخطيط وتحديد الاهداف والرقابة وتحليل المشكلات والاتصال والتنسيق وتبادل الخبرات والمعارف المختلفة بين المشاركين وتحسين جودة الإدارة المؤسسية.

أيقظ العملاق داخلك

أمل عبد المولى

إن عنوان حديثنا اليوم لم يكن وليد الصدفة أو إحدى إبداعات كاتب ما ، انه عنوان طالما وجدناه في الكتب والدراسات التي تتناول علم الإدارة وتطوير المهارات الإنسانية ، وقد وجدته كثيراً أمامي ومازلت أسعى وراء معرفة من هو ذلك المبدع الذي جاء بهذه المقولة التي تزرع الأمل لدى كل إنسان مهما كانت قدراته ومهاراته التي تتفاوت من شخص لآخر ، إلا إنها تتفق على مبدأ واحد هو أن لكل منا عملاقاً بداخله إذا سعى وراء إيقاظه لوجد المعجزة في التغير والتطوير .

إننا في حياتنا المهنية والشخصية كثيراً ما نجد أعمالاً يقوم بها غيرنا بمهارة ونقول بداخلنا هل نستطيع نحن أن نقوم بها وننجح في أدائها مثلهم ، لكن بمجرد أن يكون لدى المرء منا عزيمة وإرادة قوية نحو تحقيق هدف ما بإصرار نجد أن الأمر لم يكن بالمستحيل الذي كنا نتوقعه .. قد نفشل في المرة الأولى ، وقد نصاب بخيبة أمل في المرة الثانية ، وقد نيأس في المرة الثالثة ولكن إن حاولنا مرة أخرى سننجح بعزيمتنا وإرادتنا.....

فقط تذكر شيئاً واحداً مادام أن هناك من استطاع تحقيق هدفاً ما قبلك فانك أيضاً تستطيع ، فأنتما تملكان نفس الشروط ، العقل والتفكير لكن لابد من توفر الرغبة الحقيقية بداخلك والإرادة القادرة على التحدي والصمود لنيل الأهداف.

وتذكر قول الشاعر :

وما نيل الأماني بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

وكذلك يحضرني بيت من الشعر لطالما سمعته وأعجبت به يقول:

على قدر أهل العزم تأتي العزائم
فلتكن عزائمنا بقدر عزيمتنا لنحقق كل ما نصبوا إليه.